الأمم المتحدة S/2023/522

مجلس الأمن

Distr.: General
13 July 2023
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه 2023

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 10 آذار/مارس 2023 (S/2023/184)، بما يشمل الأمور المتعلقة بأحكام القرار 2650 (2022). ولم ينفِّذ الطرفان بعدُ كامل التزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). ولم يُحرَز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

2 - في 6 نيسان/أبريل، رصدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) إطلاق 24 صاروخا من السماعية والمالكية وزبقين (وجميعها في القطاع الغربي)، عابرة إلى جنوب الخط الأزرق. وفي وقت لاحق، حدّد الجيش اللبناني والقوة المؤقتة المواقع التي أُطلقت منها هذه الصواريخ وقاما بتفتيشها، فعثرا على ستة صواريخ كانت معدة للإطلاق: ثلاثة منها بالقرب من السماعية، وواحد بالقرب من المالكية، واثنان بالقرب من زبقين. ومن ناحية أخرى، سمع أفراد القوة المؤقتة دوي انفجارين باتجاه المطلة في شمال إسرائيل بالقرب من سردا (القطاع الشرقي). وفي وقت لاحق، أبلغ الجيش اللبناني القوةَ المؤقتة بأن ثلاث قذائف قد أطلقت من القُليعة (القطاع الشرقي) باتجاه المطلة. وفي 7 نيسان/أبريل، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات جوية على ثلاثة مواقع قريبة من مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين، جنوب صور (القطاع الغربي). وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي على منصات التواصل الاجتماعي أن "الجيش ضرب أهدافاً شملت بنى تحتية إرهابية في جنوب لبنان خاصة بحركة حماس". وفي 7 نيسان/أبريل، عثر الجيش اللبناني والقوة المؤقتة على ستة صواريخ بالقرب من القليعة لم يجر إطلاقها، وعثرا في 8 نيسان/أبريل على صاروخين آخرين في موقع إطلاق ثانٍ بالقرب من المالكية.

180723 170723 23-12712 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وطوال يومي 6 و 7 نيسان/أبريل، كان رئيس البعثة وقائد قوتها على اتصال دائم بالأطراف على جانبي الخط الأزرق لوقف التصعيد. وفي 6 نيسان/أبريل، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، في تصريح على منصات التواصل الاجتماعي إنّ لبنان "يرفض استخدام أراضيه لتنفيذ عمليات تتسبب في زعزعة الاستقرار القائم" وأضاف أن "مَنْ قام بإطلاق الصواريخ لم يكن جهاتٍ منظمة، بل عناصر غير لبنانية". وفي 7 نيسان/أبريل، أجرى رئيس البعثة وقائد قوتها زيارةً لإسرائيل، حيث أطلعه جيش الدفاع الإسرائيلي على الأضرار التي قيل إنها نجمت عن سقوط الصواريخ على مركز تجاري للتسوق وعلى طريق في شلومي بشمال إسرائيل. وفي وقت لاحق، أبلغ جيشُ الدفاع الإسرائيلي القوةَ المؤقتة بأن مدنيَّيْن إسرائيليَيْن أصيبا بجراح في 6 نيسان/أبريل.

4 - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2023/253) بتاريخ 7 نيسان/أبريل، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "وابلاً من 34 صاروخا أُطلق يوم أمس من لبنان على إسرائيل ... [من جانب] خلية إرهابية تابعة لحماس". وأضاف قائلا إن "[إسرائيل] تُحمّل حكومة لبنان المسؤولية عن جميع الهجمات التي تُشن انطلاقا من الأراضي اللبنانية، وتطالب لبنان بالوفاء بواجباته لمنع أي نشاط عدائي ينطلق من أراضيه". وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/77/861-S/2023/258) بتاريخ 7 نيسان/أبريل، ذكرت القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة أن "لبنان ... يدين الاعتداءات التي نفذتها إسرائيل ... [في] 7 نيسان/أبريل ... على مناطق في جنوب لبنان". وقالت القائمة بالأعمال بالنيابة كذلك إن "[لبنان] يبدي ... استعداده للتعاون الدائم مع قوات حفظ السلام على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 1701 (2006)" و "[يرفض] استعمال أراضيه كمنصة لزعزعة الاستقرار القائم".

5 - ولاحظت القوة المؤقتة إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي قنابل مضيئة رداً على ما زعم جيشُ الدفاع أنه أنشطة مشبوهة، وقد سقطت تلك القنابل شمال الخط الأزرق ثلاث مرات كانت إحداها بالقرب من وادي خنسا (القطاع الشرقي) في 22 شباط/فبراير؛ والثانية قرب البستان (القطاع الغربي) في 16 آذار/مارس؛ والثالثة في شبعا (القطاع الشرقي) في 10 نيسان/أبريل.

6 - وكانت أشغال البناء والهندسة التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من الخط الأزرق، بما يشمل أعمال الصيانة المنتظمة لبنيته التحتية، سبباً في إشعال فتيل التوتر في عدة مناسبات، بما في ذلك بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي) وحولا (القطاع الشرقي). وصوَّب أفراد من الجيش اللبناني ومن جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحتهم نحو بعضهم بعضاً بالقرب من مارون الرأس وعيترون (كلتاهما في القطاع الغربي) وتكرر ذلك مرتين بالقرب من بليدا (القطاع الشرقي) والعديسة (القطاع الشرقي). ورصدت القوة المؤقتة وقوع انتهاكات للخط الأزرق أربع مرات بسبب اجتياز ذراع حفّارة إسرائيلية له، وانتهاكات أخرى بسبب اجتياز أفرادٍ للخط الأزرق من جهة الشمال أربع مرات أيضاً. وكان أخطر هذه الحوادث هو ذاك الذي وقع في 7 آذار/مارس، حيث عبَر عدة أفراد إلى جنوب الخط الأزرق وقاموا بإلقاء الحجارة على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي واقتربوا منهم وقاموا بدفعهم ثم انتزع أحدهم مخزن ذخيرة لبندقيةٍ خاصة بأحد جنود جيش الدفاع. واستخدمت القوة المؤقتة آليات الاتصال والتنسيق التابعة لها من أجل تخفيف حدة التوتر فيما يتعلق بتلك الحوادث. وتدخلت القوةُ المؤقتة بين الطرفين في الحوادث التي وقعت في 1 و 5 و 7 و 8 آذار/مارس، وشاركها الجيشُ اللبناني تدخلها هذا في 1 و 7 آذار/مارس.

7 - وأدت حوادث وقعت في مزارع شبعا المحتلة أيضا إلى إشعال التوتر. ففي 7 أيار/مايو، لاحظت القوة المؤقتة وجود خيمة يزيد حجمها على 30 مترا منصوبةً جنوب الخط الأزرق بالقرب من بسطرة (القطاع الشرقي). ورصدت القوة في وقت لاحق اجتياز أفراد الخطَ الأزرق من جهة الشمال مرارا للوصول إلى الخيمة. وفي 30 أيار/مايو، تم تركيب كاميرات تعمل بنظام الدوائر التليفزيونية المغلقة بجوار الخيمة. وفي 17 حزيران/يونيه، لوحظ وجود خيمة ثانية. وقد طلبت القوةُ المؤقتة إلى الجيش اللبناني إزالة هاتين الخيمتين.

8 - وفي الفترة ما بين 29 أيار/مايو و 13 حزيران/يونيه، رصدت القوة المؤقتة وقوع عدة حوادث تتعلق بأعمال حفر قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من كفر شوبا (القطاع الشرقي) في مزارع شبعا المحتلة، بما في ذلك تصويب أفراد الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي أسلحتهم نحو بعضهم بعضاً، وقيام أفراد بإلقاء الحجارة وانتهاك الخط الأزرق من جهة الشمال، وإشهار أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحتهم واستخدامهم الغاز المسيل للدموع. وقد أجرت القوة المؤقتة اتصالات مع الطرفين لوقف التصعيد، وتدخلت بينهما في 29 أيار/مايو و 8 و 9 حزيران/يونيه. وعمل الجيش اللبناني أيضاً على تهدئة التوتر من خلال إبعاد الأفراد عن الخط الأزرق.

9 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي بناء جدار خراساني على شكل حرف T جنوب الخط الأزرق، من شلومي إلى حنيتا ومن زرعيت إلى بيرانيت (انظر S/2023/184، الفقرة 9). وحتى 20 حزيران/يونيه، تَمدَّد طول الجدار، منذ أن استؤنف تشييده في شهر نيسان/أبريل 2022 (S/2022/556، الفقرة 7)، بمقدار 20,96 كيلومترا، بما يشمل 360 مترا بُني منذ 21 شباط/فبراير في "المنطقة المحمية" اللبنانية بالقرب من علما الشعب (القطاع الغربي). وفي 27 نيسان/أبريل، قام شخصٌ بالقرب من مروحين (القطاع الغربي) بإلقاء قنبلة دخان عبر الخط الأزرق باتجاه منطقةٍ كان جيش الدفاع الإسرائيلي يشيد فيها جداراً خرسانياً على شكل حرف T.

10 - وفي 6 آذار/مارس، صوّب أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي في حولا فوهةَ مدفع دبابة نحو أفراد الجيش اللبناني، الذين صوّب أحدهم عندئذ قاذفةَ قنابل صاروخية نحو جيش الدفاع الإسرائيلي. وقام جيش الدفاع الإسرائيلي ثلاث مرات بإطلاق قنابل دخان أو قنابل صاعقة نحو الشمال عبر الخط الأزرق، بعد قيام أفراد بإلقاء الحجارة. وأطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الرصاصَ في الهواء مرتين بعد أن قام أفراد بهز السياج التقني الإسرائيلي بالقرب من حولا، ومرة ثالثة بينما كان رعاة يرعون قطعانهم شمال الخط الأزرق بالقرب من عرب اللويزة (القطاع الشرقي). ورصدت القوة المؤقتة قيام أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي في عدة مناسبات بتصويب أسلحتهم نحو أفراد إلى الشمال من الخط الأزرق، بما في ذلك بالقرب من عرب اللويزة وميس الجبل وسردا (وكلها في القطاع الشرقي) ورامية وياروn (وكلتاهما في القطاع الغربي). وفي 4 نيسان/أبريل، أبلغ الجيشُ اللبناني القوةَ المؤقتة بأن جيش الدفاع الإسرائيلي أطلق قنبلة صوتية عبر الخط الأزرق بالقرب من حولا. ولم ترصد القوة المؤقتة وقوع هذا الحادث.

11 - وشرعت القوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إجراء سبعة تحقيقات تقنية تتعلق بما يلي: حادث إطلاق القنابل المضيئة في 22 شباط/فبراير (انظر الفقرة 5 أعلاه)، والحادث الذي وقع بالقرب من حولا في 7 آذار/مارس (انظر الفقرة 6 أعلاه)؛ وتحقيقان بشأن مزاعم إطلاق قنبلة صوتية بالقرب من حولا في 4 نيسان/أبريل (انظر الفقرة 10 أعلاه)؛ وإطلاق الصواريخ وشن الغارات الجوية في 6 و 7 نيسان/أبريل على التوالي (انظر الفقرتين 2 و 3 أعلاه).

12 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خرق المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية. ففي الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، سجلت القوة المؤقتة 131 انتهاكاً للمجال الجوي، بلغ مجموع ساعات التحليق فيها 187 ساعة و 7 دقائق. ونُفذ نحو 85 في المائة من الانتهاكات بواسطة مركبات جوية مسيّرة عن بُعد، و 5 في المائة منها بواسطة طائرات مقاتلة، و 10 في المائة بواسطة مركبات غير محدّدة الهوية. وقد احتجت القوة المؤقتة على جميع الانتهاكات الجوية لدى جيش الدفاع الإسرائيلي وحثته على وقفها فورا. وفي 17 آذار/مارس، أبلغ جيشُ الدفاع الإسرائيلي القوةَ المؤقتة بأنه رصد مركبة جوية مسيَّرة عن بُعد تحلق في سماء إسرائيل قادمة من لبنان. ولم ترصد القوة المؤقتة وقوع هذا الحادث المبلغ عنه.

13 - ورصدت القوةُ المؤقتة 609 انتهاكات برية ارتكبها لبنانيون يرتدون الملابس المدنية عبروا إلى جنوب الخط الأزرق، بما يشمل 372 انتهاكا ارتكبها رعاة ومزارعون و 237 انتهاكا ارتكبها أفراد آخرون. واجتاز أفراد الجيش اللبناني الخطَ الأزرق بالقرب من المجيدية وبسطرة ومروحين (القطاع الشرقي) في تسع مناسبات، كان أكثرها لغرض نزع فتيل التوتر. ورصدت القوة المؤقتة اجتياز ذراع حفّارة إسرائيلية الخطَ الأزرق 11 مرة بالقرب من مركبا وميس الجبل وعرب اللويزة (انظر الفقرة 6) أعلاه. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه ألقى القبض على أربعة أفراد عبَروا إلى جنوب الخط الأزرق ثلاث مرات. وقد أفرج عن هؤلاء الأشخاص في وقت لاحق، وشاركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مساعي الإفراج عن أحدهم.

14 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمالي الخط الأزرق[1] في انتهاك للقرار 1701 (2006). وقد رحبت الحكومة اللبنانية بمقترح القوة المؤقتة المقدّم في عام 2011 لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، غير أن حكومة إسرائيل لم تردّ على المقترح بعدُ. واستمر المقاولون الإسرائيليون في تنفيذ أشغال الطرق وأعمال البناء في المنطقة المحتلة (S/2023/184، الفقرة 13) على الرغم من طلب القوة المؤقتة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي وقف تلك الأشغال والأعمال.

15 - وللمساعدة في إبقاء المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خاليةً من الأفراد المسلحين غير المأذون بهم ومن الأعتدة والأسلحة غير المأذون بها، احتفظت القوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، بما عدده 16 نقطة تفتيش دائمة وبـ 79 نقطة تفتيش مؤقتة مع قيام القوة بما متوسطه الشهري 489 عمليةً لمكافحة إطلاق الصواريخ. وعقب حادث إطلاق الصواريخ الذي وقع في 6 نيسان/أبريل، زادت البعثةُ من عمليات مكافحة إطلاق الصواريخ مما متوسطه اليومي 12 عملية إلى 30 عملية في الفترة من 7 إلى 24 نيسان/أبريل. ولاحظت القوة المؤقتة 303 مرات وجودَ أسلحة غير مأذون بها في منطقة عملياتها، بما في ذلك 285 مرة لاحظت فيها وجود أسلحة صيد بها. ورصدت القوةُ 18 مرة وجودَ مدفع رشاش خفيف وبنادق هجومية وبنادق بعيدة المدى، كما رصدت مرة واحدة وجودَ أسلحة غير محدّدة ووجود

(1) في رسالتين متطابقتين مؤرختين 8 نيسان/أبريل 2023 وجهتهما القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/77/844-S/2023/257)، ذكرت أن "[لبنان] يطلب أن تُعدّل الإشارة إلى " Northern Ghajar and the adjacent area north of the blue line" (الجزء الشمالي من بلدة الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمالي الخط الأزرق) التي ترد عادة في تقارير الأمين العام ذات الصلة، وأن يُعتمد في جميع التقارير والوثائق التي تصدرها الأمم المتحدة في هذا السياق الاسمُ الذي استخدمه لبنان في الرسالتين المتطابقتين الواردتين في الوثيقة A/77/708-S/2023/49، على النحو التالي: " the occupied lands in the outskirts of the town of Al-Mari, which partly includes the urban expansion of the village of Ghajar" (الأراضي المحتلة في خراج بلدة الماري، التي تتضمن جزئيا الامتداد العمراني لقرية الغجر)".

مسدسات ثلاث مرات. ورصدت القوة ثماني مرات وجودَ أسلحة ليست من أسلحة الصيد في ميدان الرماية الواقع بالقرب من زبقين (S/2023/184، الفقرة 14). ولاحظت القوة المؤقتة، منذ شهر آذار/مارس، وجودَ علمين لونهما أصفر يحملان فيما يبدو شعارات حزب الله، منصوبَيْن في ميدان الرماية بزبقين. وأبلغت القوة المؤقتة الجيشَ اللبناني بكل من هذه الانتهاكات.

16 - وعملا بالقرار 2650 (2022)، حافظت القوة المؤقتة على كثافة عالية في عملياتها وعلى حضور واضح، فنفّذت 034 14 نشاطا عملياتيا كل شهر، من بينها 193 6 دورية راكبة أو جوية أو راجلة. واستمرت دوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي يصعب وصول الدوريات البرية إليها، بما في ذلك الأملاك الخاصة والأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام المضادة للأفراد وبما يشمل أيضا الوديان. وشاركت امرأة واحدة على الأقل من أفراد حفظ السلام في 14,8 في المائة من الأنشطة العملياتية للقوة المؤقتة.

17 - ورغم احترام حرية تنقّل القوة المؤقتة في معظم الحالات، فإن البعثة واجهت قيودا عدة أعاقت حركتها (انظر المرفق الأول). وقد وقع أخطر حادث من ذلك النوع في 16 نيسان/أبريل بالقرب من ميس الجبل، حيث أوقف 17 ملثماً، منهم شخصان يحملان مسدسات، دوريةً تابعة للقوة. ووجه أحد الملثمين ضربةً لقائد دورية القوة أصابت رأسه، وحينما حاولت الدورية مغادرة المكان، أتلف أشخاص نوافذ مركبتها وإطاراتها باستخدام فأس. وأصيب ثلاثة من حفظة السلام بجروح طفيفة.

18 - ووقعت عدة حوادث أخرى عرّضت سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأمنهم للخطر، بما في ذلك مواقف صُوّبت فيها الأسلحة نحوهم. ففي 22 و 31 آذار/مارس، وفي 6 و 18 و 20 حزيران/يونيه أيضاً، صوّب جيش الدفاع الإسرائيلي الأسلحة، بما في ذلك فوهة مدفع دبابة في حادث 31 آذار/مارس، نحو أفراد فريق مراقبي لبنان بالقرب من يارون وكفر شوبا وبليدا ومروحين. وفي عدة مناسبات، سُلطت أشعة الليزر على دوريات القوة المؤقتة من داخل منطقة العمليات ومن جنوب الخط الأزرق على السواء. وفي منطقة العمليات البحرية، رصدت سفينةٌ تابعة للقوة البحرية الخاصة بالقوة المؤقتة في 26 نيسان/أبريل البصمةَ الإلكترونية لرادار للسيطرة على النيران من النوع الذي تُجهز به الطائرات من طراز F-16 وهو موجَّه نحوها في وضع الإطباق على الهدف لمدة دقيقة واحدة تقريبا. ولما كانت القوة المؤقتة لم ترصد في المنطقة المحيطة آنذاك سوى ست طائرات تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي من طراز F-16، فقد تقدمت لجيش الدفاع الإسرائيلي باحتجاج على الحادث. ولم تتلقَ القوةُ أي رد رسمي في هذا الشأن.

19 - ورغم الطلبات المتكررة المقدّمة إلى الجيش اللبناني، لم تتح بعدُ للقوة المؤقتة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى عدة مواقع محل اهتمام، بما في ذلك مواقع تابعة لجمعية "أخضر بلا حدود"، والأنفاق التي تخترق الخط الأزرق (S/2019/237)، وميادين الرماية الأربعة غير المأذون بها (انظر S/2023/184، الفقرة 14). وقد تمكنت القوة المؤقتة من الوصول إلى جميع مواقع إطلاق وسقوط الصواريخ ذات الصلة بتحقيقاتها في خروقات وقف الأعمال العدائية التي وقعت في 6 و 7 نيسان/أبريل، باستثناء تلك الواقعة بالقرب من زبقين.

20 - وحتى 20 حزيران/يونيه، كانت هناك 18 حاوية و 6 أبراج مراقبة في 19 موقعاً تقع إلى الشمال من الخط الأزرق. وتوجد ثلاثة من أبراج المراقبة هذه في مواقع بها حاويات؛ في حين شُيدت الأبراج الثلاثة الأخرى في مواقع خاصة بها. وثمة لافتات خاصة بجمعية "أخضر بلا حدود" في 12 موقعاً من المواقع

المذكورة. وواجهت القوة المؤقتة في عدة مناسبات قيوداً حدت من حرية حركتها في المناطق القريبة من مواقع الحاويات (انظر المرفق الأول). فقد وُضعت إحدى الحاويات بالقرب من البوابة الأمامية لموقع تابع للقوة المؤقتة بالقرب من حولا في 5 آذار/مارس، مما أعاق دخول القوة وخروجها من موقعها وشكّل عقبةً يمكن أن تعطل تنفيذ الولاية. وطلبت القوة المؤقتة إلى الجيش اللبناني إزالة الحاوية، إلا أنها لم تتلق رداً حتى الآن. ولاحظت القوة وجود أجهزة تصوير احترافية في موقعين للحاويات وكاميرات تعمل بنظام الدوائر التليفزيونية المغلقة في خمسة مواقع أخرى بها حاويات. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 1 آذار/مارس 2023 موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/77/791-S/2023/176)، ذكرت القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أن "حاويات الشحن الموجودة على طول الخط الأزرق ... [لا] تعيق قدرة اليونيفيل على تنفيذ مهامها، إنما تتبع للجمعية البيئية "أخضر بلا حدود" ... [الـ]ـمسجلة وفقاً للأصول القانونية الرسمية اللبنانية". وفي أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس، لاحظت القوة المؤقتة للمرة الأولى وجود فتحات أرضية صغيرة، يمكن أن تتسع لشخص واحد، في ثلاثة مواقع بالقرب من الملول (القطاع الغربي). ولوحظ وجود معدات حفر في أحد هذه المواقع. وفي أيار/مايو، لوحظ وجود فتحة أرضية أكبر حجماً بالقرب من علما الشعب (القطاع الغربي). وقد طلبت القوة المؤقتة تمكينها من معاينة هذه المواقع.

21 - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تعاونهما في إطار عملية الحوار الاستراتيجي. وجرى الحفاظ على النسبة المئوية المتوسطة للعمليات التي يمكن تنفيذها بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني عند مستوى 19,8 في المائة. ونظمت القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني 145 نشاطا تدريبيا مشتركا، ولا سيما أنشطة تتعلق بالمهارات غير القتالية. وتواصل القوة المؤقتة حثَّ الجيش اللبناني على نشر سَرِية أولى في مقر قيادة الكتيبة النموذجية بالاعتماد على القوات الموجودة بالفعل (S/2023/184، الفقرة 19). وحتى 20 حزيران/يونيه، كان الجيش اللبناني قد أكّد نشر 70 فردا (منهم 11 امرأة) في مقر قيادة الكتيبة النموذجية في صربين (القطاع الغربي).

22 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعمَ عمليات الحظر البحري، وبلغ عدد السفن التي استوقفتها 272 1 سفينة. وقام الجيش اللبناني بتفتيش جميع السفن التي أحالتها إليه القوة المؤقتة، وعددها 223 سفينة، ثم أخلى سبيلها. وتزايد اضطلاع القوات البحرية اللبنانية بمهام قيادة عمليات الحظر البحري، بدعم من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة. وفي هذا السياق، اضطلعت القوات البحرية اللبنانية على نحو متزايد بمهام استيقاف السفن وتعقبها في الممر البحري الأوسط. وتوجَّه طاقم من أفراد القوات البحرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 23 أيار/مايو للتدرب على استخدام زوارق خفر السواحل من طراز Protector (S/2023/184، الفقرة 21). وأجرت القوة المؤقتة والقوات البحرية اللبنانية 75 تدريباً وتمريناً مشتركاً تم فيها التركيز على تطوير قدرةٍ عملياتية مستدامة وشملت إجراء محاكاة لعملية حظر بحري في 25 نيسان/أبريل.

23 - وعملا بالفقرة 11 من القرار 2650 (2022)، قدمت القوة المؤقتة مواد غير فتاكة ودعماً للجيش اللبناني (S/2023/184، الفقرة 23) خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى 28 شباط/فبراير. فوفرت القوة 230 000 لتر من وقود الديزل، وحصص إعاشة تغطي نحو 190 000 وجبة، و 72 كيلوغراما من الأدوية. وقد صُرفت هذه المواد من مخزونات القوة المؤقتة أو تم الحصول عليها من خلال المتعهدين المتعاقَد معهم.

24 - وعلى صعيد آخر، قامت القوة في 10 آذار/مارس و 2 حزيران/يونيه، بناءً على طلب من الجيش اللبناني، بتسليم مركبات ومولدات كهربائية ومبان جاهزة ولوازم لتكنولوجيا المعلومات لم تعد البعثة بحاجة إليها. ووفرت القوةُ المؤقتة الكهرباء أيضاً لعدد 14 مركزا للمراقبة ونقطة تفتيش تابعة للجيش اللبناني تقع بالقرب من مواقع القوة.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

25 - نظمت القوة المؤقتة اجتماعَيْن ثلاثيَيْن في 30 آذار/مارس و 8 حزيران/يونيه. وعلى الرغم من تواصل القوة المؤقتة مع الطرفين، لم يُحرَز تقدم جوهري بشأن طرائق استئناف المحادثات بغية حل ما تبقى من نقاط مثيرة للخلاف على طول الخط الأزرق، بما في ذلك "المناطق المحمية" اللبنانية.

26 - واستُخدمت قنوات الاتصال والتنسيق الخاصة بالقوة المؤقتة لتهدئة التوتر في عدة مناسبات، بما في ذلك إبان إطلاق الصواريخ وشن الغارات الجوية في 6 و 7 نيسان/أبريل (انظر الفقرتين 2 و 3 أعلاه) وفيما يتعلق أيضاً بأعمال الحفر التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي (انظر الفقرات 6 إلى 8 أعلاه) وبالخيمة التي نُصبت إلى الجنوب من الخط الأزرق (انظر الفقرة 7 أعلاه).

27 - ورغم موافقة إسرائيل على المقترح الذي قدمته القوة المؤقتة في عام 2008 بإنشاء مكتب اتصال للقوة في تل أبيب، يظل إنشاء هذا المكتب مسألة معلّقة.

28 - وواصلت القوة المؤقتة، من خلال المشاريع السريعة الأثر ومبادرات التوعية، مساعدة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية. وواصلت البعثة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر دعمت التعافي من الأزمات وإعادة التأهيل، واستفادت المرأة استفادة مباشرة من 29,8 في المائة من المشاريع.

29 - وواصلت القوة المؤقتة دعم تنفيذ القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بوسائل منها توفير التدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني لعدد 676 6 من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة، من بينهم 467 امرأة.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

30 - لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وما زال حزب الله يعترف علنا بأن لديه قدرات عسكرية. ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بأسلحة خارجة عن نطاق سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يعوق قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها.

31 - وفي 21 أيار/مايو، أجرى حزب الله تدريبا عسكريا استُخدمت فيها الأسلحة، بما في ذلك قاذفات الصواريخ، في حين قامت طائرات رباعية المراوح بمناورة تحاكي شن هجمات على "أهداف إسرائيلية" محتملة، وكان ذلك في عرمتى بقضاء جزين، جنوب لبنان، خارج منطقة عمليات القوة المؤقتة. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 30 أيار/مايو موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإليّ بتاريخ 30 أيار/مايو (S/2023/391)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "المناورات الاستفزازية التي يقوم بها حزب الله، فضلا عن قدراته العسكرية وأنشطته العدائية المتزايدة، تنطوي على تزايد احتمال وقوع سوء تقدير يمكن أن يؤدي إلى التصعيد".

32 - وخلال 13 عملية لمكافحة الإرهاب نُفذت بين 21 شباط/فبراير و 20 حزيران/يونيه، ألقت قوات الأمن اللبنانية القبض على 18 شخصا في مختلف أنحاء لبنان بتهم تتعلق بالإرهاب. وفي 19 أيار/مايو، قبض الجيش اللبناني على شخص في شمال لبنان، أعلن أنه "أحد أبرز قادة تنظيم القاعدة ومؤسسي خلاياه في لبنان [وأنه] اضطلع بدور ريادي في تأسيس تنظيم فتح الإسلام الإرهابي".

33 - وأدى احتدام النزاعات الشخصية في مرات عديدة إلى حوادث جرى فيها إطلاق النار، مما أسفر عن مقتل 25 شخصا وإصابة 125 بجراح، وقد وقع أغلب هذه الحوادث في شمال لبنان.

34 - ففي 1 آذار/مارس، تصاعدت حدة نزاع شخصي في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين لتؤدي إلى تبادل كثيف للنيران بين جماعات موالية لحركة فتح والفصائل الإسلامية، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة سبعة آخرين بجراح ولحاق أضرار بمدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبعد وقوع أعمال عنف أخرى استُخدمت فيها المدافع الرشاشة والقنابل اليدوية، أغلقت الأونروا كافة مرافقها في المخيم حتى 12 آذار/مارس. وفي 29 آذار/مارس، احتدم نزاع شخصي في مخيم المية مية للاجئين الفلسطينيين ليفضي إلى تبادل لإطلاق النار بين شخصين ينتميان إلى حركتي فتح وحماس، الأمر الذي أسفر عن إصابة شخص بجراح. وفي 6 أيار/مايو، اندلعت في مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين اشتباكاتٌ مسلحة بين جماعات موالية لحركة فتح وفصائل جبهة التحرير العربية استُخدمت فيها الأسلحة الثقيلة، مما أسفر عن إصابة شخصين.

35 - ولم يُحرز أي تقدم نحو تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة تحتفظ بها. وفي 31 أيار/مايو، لقي خمسة من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة مصرعهم في انفجارٍ وقع في قاعدة الجبهة في بلدة قوسايا، شرق لبنان، بالقرب من الحدود مع الجمهورية العربية السورية. ولم يتأكد بعد سبب وقوع الانفجار.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

36 - تواصلت ادعاءات نقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة لدول، وهي مسألة لا تزال تبعث على القلق الشديد. وإذا ثبت حدوث عمليات النقل المذكورة، فستشكّل انتهاكاً للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثاني). ورغم أن الأمم المتحدة تأخذ ادعاءات نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يتيح لها التحقّق منها بشكل مستقل.

37 - وتواصَل ورود تقارير تفيد بمشاركة حزب الله عسكرياً في الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

38 - وألقت قوات الأمن اللبنانية القبض على 270 شخصاً، معظمهم ممن يحملون الجنسية اللبنانية، فيما لا يقل عن 134 عملية نُفذت لمكافحة تهريب المخدرات. وفي 7 حزيران/يونيه، ضبط الجيشُ اللبناني عدة معامل لتصنيع المخدرات في بلدة اليمونة بالبقاع، شرقي لبنان، وصادر كميةً من المواد المخدرة. وأحبطت قوى الأمن الداخلي عدة محاولات لتهريب المخدرات إلى خارج لبنان، بما في ذلك في 14 نيسان/أبريل في طرابلس بشمال لبنان. وفي 3 حزيران/يونيه، قُتل في جبل لبنان شخصٌ يُزعم أنه من مهربي المخدرات وذلك خلال تبادل لإطلاق النار مع قوى الأمن الداخلي.

39 - وفي 13 حزيران/يونيه، كان الجيش اللبناني قد ألقى القبض على 41 شخصاً يحملون الجنسية اللبنانية أو السورية خلال ست عمليات نفذها لمكافحة تهريب الأشخاص عن طريق البحر.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

40 - قامت القوة المؤقتة بتطهير أراض بلغت مساحتها 645 7 مترا مربعا، وعثرت في منطقة عملياتها على 217 1 لغما مضادا للأفراد وعلى قطعة من الذخائر غير المنفجرة وتخلصت منها جميعا. وفي أيار/مايو، أزال مجهولون علاماتٍ وأسلاكاً شائكة قابلة للطي وضعها أخصائيو إزالة الألغام التابعون للقوة في موقع قريب من حولا. وأجرت القوة المؤقتة 98 تقييما لرصد ضمان الجودة ومراقبة الجودة في أعمال أفرقة إزالة الألغام وإبطال الذخائر المتفجرة، ونظمت نشاطاً لدعم التدريب، و 5 مناسبات لاعتماد أفرقة إزالة الألغام، و 5 جلسات إحاطة للتوعية بالمخاطر لما عدده 53 من أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين، كان منهم 23 امرأة. وقدمت القوة المؤقتة الدعمَ إلى المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، من خلال تنفيذ نشاطٍ للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة استفاد منه نحو 150 دارساً.

واو - ترسيم الحدود

41 - لم يُحرز أي تقدم صوب ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يُحرز أيّ تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم يرُد بعد أيٌّ من إسرائيل والجمهورية العربية السورية على التحديد المؤقت لنطاق منطقة مزارع شبعا الذي اقترح في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2007/641، المرفق).

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

42 - في 14 حزيران/يونيه، عقد نبيه بري، رئيس البرلمان، جلسةً لانتخاب رئيس الجمهورية، كانت الأولى من نوعها منذ كانون الثاني/يناير والثانية عشرة عموما. ولم يحصل أيٌّ من المرشحين، وهما جهاد أزعور المدير بصندوق النقد الدولي ووزير المالية اللبناني الأسبق وسليمان فرنجية زعيم تيار المَرده، على الأغلبية المطلوبة. فلم ينَل أزعور إلا 59 صوتا من أصل 128 في حين حصل فرنجية على 51 صوتا. وأيّد ترشح أزعور كلٌّ من حزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي، وغالبيةُ التيار الوطني الحر وعددٌ من البرلمانيين المستقلين والمنتمين إلى تكتلات ناشئة. وكان فرنجية مدعوماً من حزب الله وحركة أمل والكتلة التي يقودها تيار المَرده ومن النواب السنّة المتحالفين مع حزب الله وبعض البرلمانيين المستقلين. وكان ميشال معوض قد سحب في وقت سابق ترشحه للانتخابات الرئاسية دعماً لجهاد أزعور. وواصل برلمانيان يمثلان تكتلات ناشئة اعتصامَهما المفتوح الذي بدآه في 19 كانون الثاني/يناير من أجل "الضغط حتى يتم انتخاب رئيس للجمهورية" (S/2023/184، الفقرة 43).

43 - وفي 16 حزيران/يونيه، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بياناً من بيروت حثت فيه "القيادات السياسية وأعضاء البرلمان على تحمل مسؤولياتهم وإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية من خلال انتخاب رئيس جديد دون مزيد من التأخير".

44 - وفي ظل أزمة الشغور الرئاسي، عقد البرلمان جلستين طارئتين لمجلس النواب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 18 نيسان/أبريل، اعتمد البرلمان قانونا يمدّد ولاية المجالس البلدية والمخاتير حتى

أيار/مايو 2024، مما أدى فعلياً إلى تأجيل ثانٍ للانتخابات البلدية التي كان من المقرر إجراؤها في أيار/مايو 2023. وقد قاطع حزبا القوات اللبنانية والكتائب وبرلمانيون مستقلون وآخرون يمثلون تكتلات ناشئة الجلسةَ البرلمانية المعقودة في 18 نيسان/أبريل وقدموا طعونا إلى المجلس الدستوري اعتراضاً على تمديد ولاية المجالس البلدية والمخاتير. ورفض المجلس الدستوري تلك الطعون في 30 أيار/مايو.

45 - وفي 19 حزيران/يونيه، وافق البرلمان على فتح خط ائتمان بقيمة 37,4 بلايين ليرة لبنانية لتمويل صرف الرواتب والبدلات المستحقة لموظفي القطاع العام عن شهر حزيران/يونيه وما بعده. ومرة أخرى، قاطع الجلسةَ كلٌّ من حزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب إلى جانب برلمانيين مستقلين وآخرين يمثلون تكتلات ناشئة، مؤكدين أن البرلمان لا يملك الصلاحية الدستورية للتشريع في ظل شغور كرسي الرئاسة. وعقد رئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، خمس جلسات لمجلس الوزراء لمعالجة "المسائل الملحة المتعلقة باحتياجات المواطنين". وقاطَع الوزراء الثمانية التابعون للتيار الوطني الحر تلك الجلسات. وانتهت في 2 آذار/مارس ولايةُ رئيس المديرية العامة للأمن العام، اللواء عباس إبراهيم، وأصبح نائبه إلياس البيسري مديراً عاماً بالإنابة.

46 - ورغم مرور أكثر من عام على توقيع صندوق النقد الدولي ولبنان الاتفاق المبرم بينهما على مستوى خبراء الصندوق (S/2022/556، الفقرة 50)، لم تتم بعد معظم الإجراءات الأساسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بينهما على مستوى مجلس إدارة الصندوق. وفي بيان أصدره صندوق النقد الدولي في 23 آذار/مارس، في ختام البعثة التي أوفدها إلى لبنان لإجراء مشاورات المادة الرابعة، لاحظ الصندوق "[محدودية] التقدم المحرز نحو تنفيذ حزمة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية"، مضيفا أنه "بدون إصلاحات سريعة سيغرق [لبنان] في أزمة لا نهاية لها".

47 - وفي آذار/مارس، انخفضت قيمة الليرة اللبنانية ليصل سعرها مقابل الدولار الواحد في السوق الموازية إلى 000 140 ليرة. وبعد تدخلات من المصرف المركزي اللبناني للسيطرة على سعر الصرف، استقر السعر غير الرسمي عند مستوى يناهز 000 94 ليرة للدولار الواحد. وفي تقرير البنك الدولي الصادر في 16 أيار/مايو 2023 بعنوان "لبنان، المرصد الاقتصادي: التطبيع مع الأزمة ليس طريقا للاستقرار"، أشار البنك الدولي إلى تنامي اقتصاد نقدي مُدَوْلر قُدرت قيمته بنحو 9,9 بلايين دولار في عام 2022 أو ما يعادل نسبةَ 45,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، واعتبره عائقا رئيسيا لآفاق التعافي الاقتصادي في لبنان. وأفاد البنك الدولي أيضا بأن معدل التضخم في لبنان بلغ 171,2 في المائة في عام 2022، فيما عزاه بصورة رئيسية إلى معدل التضخم في الأسعار الاسمية للمواد الغذائية الذي قُدر بنسبة 352 في المائة، وهو المعدل الأعلى على الإطلاق في العالم.

48 - وفي 18 نيسان/أبريل، بدأ تنفيذ برنامج دعم سُبُل العيش الموجه لأفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بصرف أولى الدفعاتِ الشهرية لأفراد قوى الأمن الداخلي. وعملا بالفقرة 10 من القرار 2650 (2022) وبسياسة الأمم المتحدة التي تقضي ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، يموَّل البرنامج من خلال آلية للتحويل المالي والمساءلة يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برعاية مكتب منسِقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان.

49 - وفي 19 نيسان/أبريل، أعلنت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد خطةَ عملها السنوية الأولى، وهي تغطي الفترة 2023-2024. وتوجهت إلى لبنان وفودٌ قضائية من ألمانيا وفرنسا ولكسمبرغ في سياق

التحقيقات الجارية في مزاعم تورط حاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، الذي تنتهي ولايته في 31 تموز/يوليه، في أعمال فساد. وفي 23 شباط/فبراير، وجّه النائبُ العام اللبناني لسلامة تهم الاختلاس وغسيل الأموال والاحتيال الضريبي. وفي أيار/مايو، تلقى لبنان نشرات حمراء من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) طلباً لاعتقاله بعد إصدار كلٍّ من ألمانيا وفرنسا مذكرة توقيف بحقه.

50 - وفي 11 أيار/مايو، تقدّم 11 نائبا من البرلمانيين المستقلين أو الذي يمثلون تكتلات ناشئة إلى المجلس الدستوري بطعنٍ ضد التعديلات التي أُدخلت على قانون الشراء العام واعتمدها البرلمان في 18 نيسان/أبريل. وكان علي حمية، وزيرُ الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال، قد ألغى في 30 آذار/مارس مشروعاً لإنشاء مبنى جديد للمسافرين في مطار بيروت بعد جدل واسع النطاق ومزاعم بأن العقد ينتهك قانون الشراء العام.

51 - واستمر التظاهر ووضع حواجز الطرق وتنظيم الإضرابات احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية، وكان ذلك في أكثره في بيروت وشمال لبنان. وسُجل في شباط/فبراير وقوع نحو 27 حادثا أمنيا متعلقا بالمصارف مع إضرابات متكررة للعاملين في القطاع المصرفي، مما زاد من القيود التي تحول دون وصول المودِعين إلى مدخراتهم. وفي 6 آذار/مارس، علّق معلمو المدارس الحكومية جزئياً إضرابهم الذي دام لشهرين، مما سمح بإعادة فتح المدارس.

52 - ولم يُحرز أي تقدم في التحقيق الجاري في انفجار مرفأ بيروت. وفي 7 آذار/مارس، قدم 38 عضوا من أعضاء مجلس حقوق الإنسان بيانا مشتركا جاء فيه أن التحقيق "يواجه محاولات عرقلة منهجية وتدخلات ومحاولات ترهيب وجمودا سياسياً".

53 - وفيما يتعلق باشتباكات الطيونة المميتة التي وقعت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (S/2021/953، الفقرة 57)، ظلت إجراءات محاكمة عدد 68 شخصاً متهمين في القضية ذات الصلة معطلةً حتى 20 حزيران/يونيه. ولم يُحرز أي تقدم في التحقيق المتعلق بمقتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (S/2021/240، الفقرة 46).

54 - وفي 22 شباط/فبراير، أصدر بسام مَولوي، وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال، تعليمات إلى أجهزة أمن الدولة بعدم تنفيذ الأوامر القضائية الصادرة عن القاضية غادة عون، النائبة العامة لمحافظة جبل لبنان، إلى حين النطق بحكم في الدعاوى المرفوعة لتنحيتها. وفي 4 أيار/مايو، قرر المجلس التأديبي للقضاة صرفَ القاضية عون من الخدمة. وقد طعنت القاضيةُ عون في هذا القرار. وفي 21 آذار/مارس، علّقت جمعية مصارف لبنان إضرابها الذي بدأته احتجاجا على التدابير القضائية التي تؤثر على القطاع.

55 - وفي 19 نيسان/أبريل، أصدرت المحكمة العسكرية أحكاماً بحق 36 شخصاً متهمين في القضية المتعلقة بالاشتباكات المسلحة التي اندلعت بخلدة في 1 آب/أغسطس 2021. فأدانت المحكمة 25 شخصاً بتهمتي القتل وإشعال الفتنة الطائفية، وأصدرت حكماً غيابياً بالإعدام على تسعة منهم في حين عوقب الـ 16 المتبقون بالسجن. وبرأت المحكمةُ ساحة 11 شخصا. وفي 5 أيار/مايو، أرجأت المحكمة العسكرية حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023 جلسةَ المحاكمة في قضية مقتل لاجئ سوري كان قد توفي في آب/أغسطس 2022 في مركز تابع لأمن الدولة في بنت جبيل بجنوب لبنان (S/2022/858، الفقرة 63).

56 - واستمرت عملية الحوار ذات المسارين بين النساء من الأحزاب السياسية التقليدية والنساء من التكتلات الناشئة، إلى جانب أعمال 11 شبكة وساطة نسائية محلية، دعماً للحوار الشامل للجميع وتسوية

النزاعات دون عنف. وقبل قرار إرجاء الانتخابات البلدية، استفاد أكثر من 500 امرأة من خدمات بناء القدرات بغية تعزيز مشاركتهن وتمثيلهن في الهيئات المنتخَبة، بما في ذلك من خلال اعتماد تدابير خاصة مؤقتة. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالاشتراك مع منظمتي "كفى" و "Fe-Male" الوطنيتين غير الحكوميتين اللتين تدافعان عن حقوق المرأة، بإصدار نشرة تنبيهية بشأن ارتفاع عدد النساء والفتيات المفقودات في لبنان. ففي عام 2022، زاد عدد النساء والفتيات المبلغ عن اختفائهن بأكثر من 30 في المائة عما كان عليه في عام 2021، إذ قفز من 81 إلى 129.

57 - وفي 20 حزيران/يونيه، كان 105 814 من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بما يشمل 626 802 لاجئا سوريا و 479 11 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وبسبب تعليق الحكومة اللبنانية تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، يظل العدد الفعلي للاجئين غير معروف. وكما هو موضح في خطة استجابة لبنان لأزمة اللاجئين في عام 2023، تقدّر الحكومة أن هناك 1,5 مليون لاجئ سوري في لبنان. والمفوضية على علم بثماني عمليات هجرة غير نظامية عن طريق البحر تمت بالفعل أو شُرع في تنفيذها انطلاقاً من لبنان منذ 1 كانون الثاني/يناير، شملت 175 راكبا.

58 - وفي 5 نيسان/أبريل، شرع الجيش اللبناني في تنفيذ عمليات أمنية تستهدف السوريين في المناطق السكنية الحضرية والمخيمات غير الرسمية في مختلف أنحاء لبنان. وفي 26 نيسان/أبريل، عقد رئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، اجتماعاً للجنة الوزارية المشتركة التي تشرف على ملف اللاجئين السوريين، التي أكدت مجددا قرار المجلس الأعلى للدفاع الصادر في 24 نيسان/أبريل 2019 (S/2019/574، الفقرة 42). وأثيرت في الاجتماع شواغل هامة تتعلق بالحماية. فقد نُفذت تلك العمليات على خلفية خطاب معادٍ للاجئين واسع الانتشار. وبعد تواصل الأمم المتحدة والشركاء مع السلطات اللبنانية، لم تحدث أي عمليات ترحيل جماعي منذ 11 أيار/مايو.

59 - ولا يزال اللاجئون السوريون والفلسطينيون في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. فاللاجئون السوريون لا يتمتع منهم بالأمن الغذائي سوى نسبة 1 في المائة. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون أيضاً يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن القيود المفروضة على فرص كسب العيش والحواجز التي تحول دون حصولهم على التعليم وخدمات الرعاية الطبية. وقد أسهمت المساعدةُ النقدية ربع السنوية التي تقدمها الأونروا في خفض معدل الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين ليصل بحلول آذار/مارس إلى 80 في المائة. واستمرت حوادث الاحتجاجات والاعتصامات والعنف والتهديدات ضد موظفي الأونروا ومرافقها.

60 - وفي نيسان/أبريل، بلغ سعر السلة الغذائية التي يرصدها برنامج الأغذية العالمي 000 700 2 ليرة لبنانية شهرياً للشخص الواحد، وهي زيادة بمقدار 108 في المائة مقارنة بشهر كانون الثاني/يناير. وحتى 31 أيار/مايو، كان برنامج الأغذية العالمي قد قام، في إطار المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي الذي يموله البنك الدولي، بصرف مدفوعات نقدية لما عدده 300 401 لبناني. وتقدِّر الأمم المتحدة أن ما يقرب من 3,9 ملايين شخص في لبنان سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام 2023، بما يشمل 2,1 مليون لبناني و 1,5 مليون لاجئ سوري و 400 211 لاجئ فلسطيني و 500 81 مهاجر.

61 - وفي مسعى إلى دعم إحراز تقدّم فيما يتصل بالإصلاحات الكفيلة بتحفيز الاستثمار في مجال إعادة الإعمار، أعلنت المجموعة الاستشارية لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار - لبنان في

12 نيسان/أبريل أن الإطار سينقل محورَ التركيز من دعم تعافي بيروت فيما بعد الانفجار إلى تيسير الحوار السياساتي الشامل للجميع. وتجسد خطةُ العمل السنوية لمرفق تمويل لبنان لعام 2023 هذا التحول في محور التركيز.

62 - وحتى 31 آذار/مارس، كان مجموع المساعدات الدولية التي أفادت الجهات المانحة بتقديمها إلى لبنان قد بلغ 805,3 ملايين دولار، بما في ذلك مبلغ قدره 326,96 مليون دولار صُرف في عام 2023 ومبلغ قدره 478,3 مليون دولار مُرحَّل من عام 2022. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تسدد بعد قدرها 504,66 ملايين دولار لعام 2023 والتزامات قدرها 220,16 مليون دولار لعام 2024 وما بعده. وقد مُوِّل النداء المتعلق بخطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2023 بنسبة 15 في المائة بمبلغ 540 مليون دولار من أصل 3,59 بلايين دولار وهو المبلغ المطلوب للخطة، حيث أبلغت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن ورود تمويل قدره 209,2 ملايين دولار في عام 2023 وترحيل مبلغ قدره 330,8 مليون دولار من عام 2022. وحتى 14 حزيران/يونيه، كانت خطة الاستجابة للطوارئ، التي وُضعت لتقديم الدعم الإنساني المنقِذ للأرواح إلى المواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين الأشد هشاشة من بين المتضررين من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في لبنان، قد مُوّلت بنسبة 17,6 في المائة، حيث ورد تمويل بمبلغ 35,3 مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب وقدره 200,2 مليون دولار.

ثالثا - تدابير الأمن والسلامة

63 - عملاً بالالتزام المنبثق عن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والرامي إلى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام، استمرت القوة المؤقتة في تنفيذ خططها الأمنية وتدابيرها المتعلقة بالوقاية من المخاطر والتخفيف منها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية. وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، وشملت استخدام الحراسة المسلحة لمرافقة جميع أفراد الأمم المتحدة أثناء التنقلات الرسمية. ويسرت القوة المؤقتة إيفاد 60 بعثة إلى منطقة العرقوب، منها بعثة لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

64 - وواصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على حفظة السلام التابعين للقوة أو في ارتكاب تلك الهجمات. ففي 1 حزيران/يونيه، أصدر قاضي التحقيق العسكري الأول لوائح اتهام ضد سبعة من المشتبه بهم وأوامر تفتيش ضد ستة آخرين في القضية المتعلقة بالهجوم المميت الذي شُن على قافلة تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/2023/184، الفقرة 2). وتحتجز السلطات اللبنانية أحد المتهمين المشتبه بهم، بعد أن صدر أمر بالقبض عليه ونُفّذ. وتلبية لطلب ورد إليها التماساً للتعاون القضائي، أطلَعت القوةُ المؤقتة السلطات القضائية اللبنانية على نتائج تحقيقاتها ويسّرت التواصل مع الشهود وذلك في إطار اتفاق مركز القوات المبرم مع القوة. ويسّرت القوة أيضا التفاعل بين السلطات اللبنانية وبين السلطات الوطنية للبلدان التي تنتمي إليها الوحدات العسكرية المعنية وذلك فيما يتصل بالتحقيقات التي تجريها.

65 - وفي 5 حزيران/يونيه، عُقدت جلسات استماع تتعلق بالطعون المقدمة في الحكم الصادر في 24 آذار/مارس 2021 في قضيتي الهجومين الخطيرين اللذين تعرّض لهما حفظة السلام التابعون للقوة في كل من صيدا في 26 تموز/يوليه 2011 وبرج الشمالي في 9 كانون الأول/ديسمبر 2011. ومن المقرر عقد

الجلسة التالية في 18 كانون الأول/ديسمبر. وعقدت محكمة التمييز العسكرية في 7 آذار/مارس جلسات استماع بشأن الشروع في عام 2008 في شن هجوم على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في صور (القطاع الغربي). ومن المقرر عقد الجلسة التالية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وعقدت المحكمة العسكرية الدائمة في 26 أيار/مايو جلسات استماع بشأن الهجوم الذي ارتكب في خيام (القطاع الشرقي) في 24 حزيران/يونيه 2007 ضد القوة المؤقتة وللنظر في الدعوى المتعلقة بارتكاب أعمال بقصد إرهابي التي فُتح ملفها في كانون الثاني/يناير 2014. ومن المقرر عقد الجلسة التالية في 7 تموز/يوليه. وفي قضيتي الهجومين الخطيرين على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة اللذين وقع أحدُهما في القاسمية في 16 تموز/يوليه 2007 والثاني في الرميلة في 27 أيار/مايو 2011، عُقدت جلسة استماع بتاريخ 26 أيار/مايو. ولم تبلَغ الأمم المتحدة بأي إجراءات جنائية اتخذت لكي يقدّم إلى العدالة مرتكبو الحادث الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي). وأوعز المدعي العام العسكري إلى الجيش اللبناني بالتوسع في التحقيقات في الأعمال العدوانية التي ارتُكبت ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقرا (القطاع الشرقي) بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي بنت جبيل في 4 كانون الثاني/يناير 2022، وفي رامية (القطاع الغربي) في 25 كانون الثاني/يناير 2022.

66 - ولم يكن للحالة الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أي تأثير على تنفيذ الولاية، غير أن خطط الطوارئ الخاصة بالقوة المؤقتة لا تزال قائمة.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

67 - حتى 20 حزيران/يونيه، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 516 9 فرداً عسكرياً، منهم 700 امرأة (7,4 في المائة)، من 49 بلدا مساهما بقوات؛ ومن 783 موظفا مدنيا (231 موظفا دوليا و 552 موظفا وطنيا)، من بينهم 242 امرأة (30,9 في المائة). وكان حضور القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة يتألف في منطقة عملياتها البحرية من أربع سفن ويضم 479 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة، من بينهم 22 امرأة (4,5 في المائة). وإضافة إلى ذلك، يعمل لحساب فريق مراقبي لبنان 49 مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم 9 نساء (18,3 في المائة)، وهم يخضعون للقيادة والسيطرة العملياتية للقوة المؤقتة. وأعلى رتبة تشغلها المرأة في صفوف الأفراد العسكريين هي رتبة عقيد. أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين، فتعمل برتبة مد-2.

68 - وفي إطار الجهود المتعلقة بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية إلى دعم الأداء الفعال والمساءلة، أتمت القوة المؤقتة تقييمَها الدوري للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، بما يشمل جمْعَ وتحليل البيانات وتقييم الأداء، واعتمدت توصيات تؤكد فعالية عمليات البعثة.

69 - وتنفيذاً للالتزامات المنصوص عليها في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ولأحكام قرار مجلس الأمن 2436 (2018)، انتهت القوة المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تقييم 20 وحدة تابعة لها من حيث اللوجستيات والتدريب والتأهب العملياتي. وقد تبيّن وجود أوجه قصور طفيفة في إحدى الوحدات تتعلق باللغة المستخدمة في إصدار الأوامر العملياتية، وتجري الآن معالجة أوجه القصور هذه.

70 - وواصلت القوة المؤقتة إجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة (انظر S/2020/473)، عملا بقرار مجلس الأمن 2539 (2020).

71 - وعملا بالفقرة 24 من القرار 2650 (2022)، واصلت القوة المؤقتة تصديها للمعلومات المغلوطة والمضللة، بما يتماشى مع الاستراتيجية التي اعتمدتها البعثة في شهر شباط/فبراير. ففي خضم الأحداث التي شهدها لبنان في 6 و 7 نيسان/أبريل، تواصلت القوة مع وسائط الإعلام لتوفير معلومات صحيحة وموضوعية وإيضاح القنوات التي تعتمدها البعثةُ للاتصال والتنسيق.

خامسا - السلوك والانضباط

72 - في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو، سجلت القوة المؤقتة أربعاً من حالات السلوك غير المرضي المحتمل وادعاء واحدا بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وما زال التحقيق جاريا في أربع من الحالات الخمس. وأتيحَ التدريب التوجيهي والتوعوي بشأن معايير السلوك المتبعة في الأمم المتحدة لما عدده 361 من الموظفين المدنيين، بما يشمل 155 من موظفي المتعهدين المتعاقَد معهم، وما عدده 464 4 من الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. ويظل كل من مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان والقوة المؤقتة ملتزمَيْن بالامتثال التام لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وحظر التحرش الجنسي. وفي هذا السياق، نظمت القوة نشاطين للتوعية، ووزعت على مسؤولي البلديات بطاقات "لا عذر" المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين لتوعيتهم بآليات الإبلاغ. وأجرت القوة تدريباً لعدد 53 ضابطاً من ضباط الأركان عن كيفية منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

سادسا - ملاحظات

73 - لقد أصبح الوضع السياسي القائم في البلد غير قابل للاستمرار. ولذا أدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة أن تسارع بروح من التوافق والتراضي إلى انتخاب رئيس جديد تحقيقاً لمصلحة الشعب اللبناني ودعماً لاستقرار البلد.

74 - فاستمرار الشغور في الجهاز التنفيذي للدولة، مع قيام حكومةٍ لتصريف الأعمال بتسيير شؤون البلد، أمرٌ ينال من قدرة لبنان على التصدي للتحديات التي تواجهه. وتضاؤل قدرة مؤسسات الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية إنما يطيل الفترة التي يستغرقها التعافي في لبنان ويقوّض قدرة البلد على العودة إلى مسار التنمية المستدامة. ولا بد أن تكون الحلول الطويلة الأجل حلولاً يتوصل إليها اللبنانيون، غير أنه من الأهمية بمكان أن تظل الجهات المانحة الدولية ثابتةً على التزامها بتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للشعب اللبناني وبالتصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية المتفاقمة التي يواجهها. فبعد انقضاء أكثر من عام على توقيع لبنان اتفاقا مبدئيا مع صندوق النقد الدولي على مستوى خبراء الصندوق، لم يحرز البلد تقدما يُذكر يؤهله للاستفادة من برنامج كامل للصندوق من شأنه أن يمهد الطريق أمام إجراء الإصلاحات الضرورية في الميادين الضريبية والمالية والقطاعية والمتعلقة بالحوكمة وتقديم الدعم المالي اللازم لتثبيت استقرار الاقتصاد.

75 - ويشكّل تأجيل الانتخابات البلدية فرصةً مهدرة كان من شأنها أن تفي بأحد الإنجازات الرئيسية المطلوبة على صعيد الحكم الديمقراطي وأن تبني جسور الثقة وتعزّز الحوكمة على الصعيد المحلي. وإنني أشجع السلطاتِ اللبنانية على ضمان توافر الاستعدادات، بما فيها التمويل، حتى يتسنى إجراء هذه

الانتخابات بحلول أيار/مايو 2024، كما أشجعها على تعزيز مشاركة وتمثيل المرأة فيها بسبل منها اعتماد ما يلزم من التدابير الخاصة المؤقتة.

76 - وإني أدين بشدة إطلاقَ الصواريخ من لبنان باتجاه إسرائيل في 6 نيسان/أبريل وما ترتب على ذلك من خرق لوقف الأعمال العدائية. كما أدين الغارة الجوية التي شنتها إسرائيل على لبنان في 7 نيسان/أبريل. وعلى الطرفين أن يمنعا ويتجنبا أي خروقات لوقف الأعمال العدائية وأيّ أعمال يمكن أن تفضي إلى تصعيد سريع. وأكرر ندائي الموجه إلى جميع الأطراف لحثها على التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) وعلى وقف هذه الانتهاكات واحترام وقف الأعمال العدائية.

77 - ومما يثير القلق استمرار وقوع الحوادث واستعراضِ القوة بالقرب من الخط الأزرق، بما في ذلك عن طريق إطلاق النيران في الهواء واستخدام قنابل الدخان والقنابل الصاعقة وتصويب الأسلحة نحو الجانب الآخر وإلقاء الحجارة. فالمواجهات المباشرة بين جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني وكذلك بين الأفراد وجيش الدفاع الإسرائيلي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. وبغية التقليل من البقع الساخنة المحتملة، أشجع الطرفين على استخدام الصيغة الثلاثية للقوة المؤقتة بغية استئناف المناقشات بشأن ما تبقى من نقاط مثيرة للخلاف على طول الخط الأزرق.

78 - وما زلتُ أشعر بقلق بالغ إزاء وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق. وقد كان إطلاق الصواريخ من مواقع متعددة داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة في 6 نيسان/أبريل انتهاكاً جلياً للقرار 1701 (2006). ويشكّل وجود أسلحة في ميادين الرماية واستخدامها فعليا خارج نطاق سيطرة الدولة انتهاكا صارخا آخر للقرار 1701 (2006). وإني أدعو الجيش اللبناني إلى تيسير وصول القوة المؤقتة إلى المواقع المطلوب زيارتها في إطار تحقيقاتها وتنفيذها اليومي لولايتها. فاستمرار الافتقار إلى الدعم اللازم لكي يتسنى الوصول إلى ميادين الرماية أمرٌ غير مقبول.

79 - وإقامة البنى التحتية في شمال الخط الأزرق، وإن كانت لا تشكل انتهاكاً للقرار 1701 (2006)، تهدد حريةَ تنقل القوة المؤقتة كما يتضح من الحوادث التي وقعت في الآونة الأخيرة (انظر المرفق الأول). ووجود أفراد مزودين بأجهزة تصوير احترافية ومناظير مُكبِّرة علاوة على تركيب كاميرات تعمل بنظام الدوائر التليفزيونية المغلقة في بعض المنشآت (انظر الفقرة 20 أعلاه) يزيد من حدة التوتر عند الخط الأزرق، مما يثير تساؤلات حول الغرض من ذلك.

80 - وإني ألاحظ بقلق بالغ إجراء حزب الله تدريباً عسكرياً في 21 أيار/مايو شارك فيه مقاتلون مسلحون يرتدون الزي العسكري ويحملون الأسلحة الثقيلة، فهذا انتهاكٌ للقرار 1701 (2006). وأدين احتفاظَ حزب الله وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة لدول بأسلحة غير مأذون بها لا تخضع لسيطرة الدولة كما أدين اعترافها المتكرر بذلك. وإني أهيب بالحكومة اللبنانية مرة أخرى أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف وقراري مجلس الأمن 1559 (2004) و 1680 (2006)، اللذين يطالبان بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان. وأكرر دعوتي إلى تناول عناصر القرار 1701 (2006) التي لم تُنفذ بعد ومسألةِ استراتيجية الدفاع الوطني. وفي هذا الصدد، يظل تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني أمرا يتسم بالأهمية، وتحديدا تنفيذ القرارات المتعلقة بنزع سلاح التنظيمات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح - الانتفاضة.

81 - وتشكّل مواصلة جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله للجزء الشمالي من قرية الغجر ولمنطقة متاخمة لها شمالي الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار 1701 (2006) يجب إنهاؤه. والتعزيزات الجارية في المنطقة لا تتوافق مع ضرورة انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي منها كما أنها تشعل فتيل التوتر. وأنا أحث السلطاتِ الإسرائيلية مرة أخرى على الوفاء بالتزامها بموجب القرار 1701 (2006) بالانسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمالي الخط الأزرق.

82 - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا، حسبما طُلب في الفقرة 10 من القرار 1701 (2006). ولقد تبيّن من التطورات المستجدة في الميدان في الآونة الأخيرة ما لعدم معالجة هذه المسألة من مخاطر تهدد بزعزعة الاستقرار كما تبينت ضرورة تجديد المساعي السياسية في هذا الصدد. وإنني أكرر دعوتي كلا من إسرائيل والجمهورية العربية السورية أن يقدّما ردَيهما على التحديد المؤقت لنطاق منطقة مزارع شبعا كما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641). وحتى ذلك الوقت ودون المساس بمركز مزارع شبعا، ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم الخط الأزرق احتراما كاملا، سواء في تلك المنطقة أو في أي من المناطق الأخرى الواقعة على جانبي الخط، وأن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تؤدي إلى سوء فهم أو إلى تصعيد.

83 - كما أحث الطرفين على التنسيق فيما بينهما بشأن الإنشاءات التي تتم بالقرب من الخط الأزرق من خلال آليات الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة. فأشغال البناء الجارية في المناطق المتنازع عليها (انظر الفقرات 6 إلى 8 أعلاه) تهدد بتأجيج التوتر. ونصبُ الخيام إلى الجنوب من الخط الأزرق في مزارع شبعا المحتلة، بالقرب من بسطرة، واجتياز أفراد الخط الأزرق من جهة الشَمال من أجل الوصول إليها يشكلان انتهاكا واضحا للقرار 1701 (2006).

84 - ويجب أن يُقدَّم مرتكبو الهجمات التي تستهدف القوةَ المؤقتة إلى العدالة، بمن فيهم المسؤولون عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة ثلاثة آخرين في هجوم على قافلة تابعة للقوة وقع بالقرب من العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022. وإني أحيط علما، في هذا الصدد، بإصدار قاضي التحقيق العسكري المعني بالقضية لائحةَ اتهام في 1 حزيران/يونيه. ولا بد أن تظل سلامة حفظة السلام وأمنهم أولويةً عليا. وللسلطات اللبنانية دورٌ حاسم في المساعدة على منع وقوع حوادث من هذا القبيل في المستقبل. وهو يشمل قيامها علناً بتصحيح المعلومات المغلوطة والمضللة فيما يتعلق بولاية البعثة وتوعية المجتمعات المحلية بها. وإنني أعرب عن قلقي البالغ إزاء استمرار أعمال الترهيب التي يتعرض لها حفظة السلام، ولا سيما الحادث الذي وقع في 16 نيسان/أبريل بالقرب من ميس الجبل وانطوى على استخدام العنف البدني ضد حفظة السلام. والأعمال التي استهدفت إحدى سفن القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة في 26 نيسان/أبريل تثير الانزعاج البالغ. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالتزامها باحترام سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وجميع أفراد الأمم المتحدة.

85 - ولا يزال التعاون والتنسيق بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني أمرين حيويين بالنسبة لنجاح تنفيذ القرار 1701 (2006). ويؤثر ضيق الموارد المستمر الذي يعاني منه الجيش اللبناني على القدرة العملياتية كما يؤثر على التقدم المحرز في الحوار الاستراتيجي الجاري مع القوة المؤقتة من أجل التوسع في نشر قوات الجيش اللبناني في جنوب لبنان وبسط سلطة الدولة هناك. وإنني، إذ أكرر الإعراب عن تقديري للدعم الدولي المتواصل لمؤسسات أمن الدولة في لبنان، أشدد أيضاً على ضرورة إظهار السلطات اللبنانية مزيداً من الالتزام بنشر قوات الجيش اللبناني في جنوب لبنان على نحو فعال ودائم، ولا سيما نشر الكتيبة النموذجية

التي أصبح مقرها مجهزا ومستعدا لاستقبالها. ومن المشجع على صعيد العمليات البحرية أن القوات البحرية اللبنانية تضطلع بشكل يتزايد تدريجياً بمهام قيادة عمليات الحظر البحري، بدعم من القوة المؤقتة.

86 - ولا تزال الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي اللبناني من قبل الطائرات والمسيَّرات الإسرائيلية تثير القلق. فعمليات التحليق هذه تشكِّل انتهاكا للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية وتكدّر حياة السكان اللبنانيين وتقوض مصداقية القوة المؤقتة. وأكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية وأدعو حكومة إسرائيل مجددا إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية.

87 - لقد مرت الآن ثلاث سنوات تقريبا منذ ذاقت بيروت أهوال الانفجار المروع الذي وقع في مرفئها وخلَّف أكثر من 218 قتيلا و 000 7 جريح وشرد أكثر من 000 300 شخص؛ ومع ذلك، لم يقدّم أحد للمحاكمة بعد للمساءلة عن الحادث. وإني أناشد السلطاتِ اللبنانية مرة أخرى إجراء تحقيق محايد ودقيق يتسم بالشفافية. والملاحظ أيضا أن عدم إحراز أي تقدم في تحقيقات أخرى، منها التحقيق في مقتل السيد سليم والتحقيق في اشتباكات الطيونة، يؤكد الحاجة إلى تعزيز استقلالية القضاء وحمايتها.

88 - وأهيب بالحكومة اللبنانية إلى التقيد بسياستها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعبدا لعام 2012، وأدعو جميع الجهات الفاعلة اللبنانية إلى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدينُ أي تنقُّل للمقاتلين أو نقل للعتاد الحربي عبر حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية في انتهاكٍ للقرار 1701 (2006).

89 - إن الجهود التي يبذلها لبنان لحماية اللاجئين فريدةٌ من حيث نطاقها، وما زلتُ أقدِّر للشعب اللبناني ما يبديه من حسن ضيافة ملحوظ. وما زالت الاستجابة القوية والموحّدة للاحتياجات المتزايدة للاجئين والمجتمعات المحلية التي تستقبلهم، إلى جانب توفير التمويل المناسب لها، مطلباً ذا أهمية حيوية. وفي هذا الصدد، يشكل تحديد حالة جميع الوافدين في الفترة التي تلت عام 2015، في إطار ترتيبات تبادل البيانات خطوة ذات أهمية. وإنني أشعر بقلق شديد إزاء تصاعد الخطاب المعادي للاجئين، الذي يقوض حماية اللاجئين في لبنان وينال كذلك من الاستقرار الاجتماعي في البلد. وأحث السلطاتِ اللبنانية على العمل بهمة على نزع فتيله بغية تلافي أي تفاقم للتوترات الاجتماعية. كما أهيب بالسلطات اللبنانية أن تكفل التطبيق المتسق للضمانات القانونية والإجرائية، وأن تتمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية.

90 - ومن الأهمية بمكان أن تتلقى الأونروا تمويلا ثابتا وكافيا لضمان قدرتها على تلبية احتياجات الحماية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وإنني أحث المجتمع الدولي على تزويد الوكالة بما يلزمها من موارد.

91 - وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات للقوة المؤقتة ولفريق المراقبين في لبنان وأشجعها على زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين الملتحقين بالقوة المؤقتة. كما أعرب عن تقديري لمنسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان يوانا فرونيتسكا وموظفي مكتبها؛ وللواء آرولدو لاسارو ساينس، رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، والأفراد المدنيين والعسكريين العاملين في القوة المؤقتة تحت قيادته؛ وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

المرفقان

Annex I

Restriction of the freedom of access and movement of the United Nations Interim Force in Lebanon from 21 February to 20 June 2023

1. In paragraph 16 of its resolution 2650 (2022), the Security Council urged the parties to ensure that the freedom of movement of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in all its operations, including access to all parts of the Blue Line, were fully respected and unimpeded. It called upon the Government of Lebanon to facilitate prompt and full access to sites requested by the mission for the purpose of swift investigations, including several Green Without Borders sites, the tunnels crossing the Blue Line (as reported in S/2019/237) and unauthorized firing ranges, in line with resolution 1701 (2006), while respecting Lebanese sovereignty.

2. During the reporting period, UNIFIL conducted an average of 6,140 monthly patrols during the day and at night, of which 2,509 (40.8 per cent) were foot patrols. The mission conducted an average of 2,458 patrols each month along the Blue Line, both by vehicle and on foot (49 and 51 per cent, respectively). In addition, the mission conducted an average of 53 helicopter patrols and 1,057 inspection activities, which included the conduct of temporary and permanent checkpoints and counter-rocket-launching operations each month. While the freedom of movement of UNIFIL was respected in most cases, the mission continued to experience some restrictions, mostly verbal threats, as detailed below. UNIFIL is following up with the Lebanese Armed Forces on incidents in which the mission's freedom of movement has been restricted.

Access to all locations of interest

3. UNIFIL is yet to gain access to several other sites of interest, including the firing ranges, as well as a number of Green Without Borders sites close to the Blue Line. Repeated formal requests have been made to the Lebanese Armed Forces. Access to those locations is required both in connection with investigations and as part of the mission's daily monitoring of the Blue Line, as mandated under resolution 1701 (2006) and recalled in resolution 2650 (2022). Starting on 12 May, large barrels have been placed, anchoring a concertina wire placed across the road leading to the tents (described in para. 7 above). Owing to the barrels, UNIFIL peacekeepers have been unable to gain access to a frequently used observation point on the Blue Line, near the main patrol road in the area of Bastrah. Access to the Blue Line is otherwise not impeded.

4. The Lebanese Armed Forces continued to object to some patrol routes, proposed by UNIFIL to expand its presence outside main routes and municipal centres on the grounds that they were either private roads or areas of strategic importance to the Lebanese Armed Forces. UNIFIL has consistently followed up on reported incidents with the appropriate authorities. It continuously engages with the Lebanese Armed Forces to secure freedom of movement and unrestricted access to its entire area of operations.

Freedom of movement incidents

5. On 21 February, four individuals in civilian clothes approached a UNIFIL patrol in the vicinity of Marji'yun (Sector East), while shouting and picking up stones and signalling the patrol to leave the area. The patrol withdrew to a distance of some 50 m to continue observation. Shortly thereafter, the individuals drove away.

6. On 21 February, an individual in civilian clothes exited a Green Without Borders container in the vicinity of Hula (Sector East) and placed himself in front of a UNIFIL administrative movement heading towards Shaykh Abbad's tomb, while two other individuals took pictures of the UNIFIL vehicle and United Nations position. Shortly thereafter, the three individuals returned to the container and the administrative movement continued.

7. On 25 February, 12 individuals in civilian clothes blocked the road of a UNIFIL patrol in the vicinity of Bazuriyah (Sector West) by standing across the road. The individuals did not behave aggressively, and the patrol turned around and took an alternate route to continue its planned itinerary.

8. On 4 March, two individuals approached a joint UNIFIL-Lebanese Armed Forces patrol at a public marketplace in the vicinity of Kfar Kila (Sector East), with one of the individuals telling UNIFIL that they were not allowed to perform activities in the area. UNIFIL could see that one of the men had a hunting rifle in his vehicle. The Lebanese Armed Forces personnel spoke with the man and then informed the patrol that it should leave the area. Another individual in civilian clothes then approached the patrol, presenting himself as the head of the village, and told the patrol in a threatening manner not to undertake any activity in Kfar Kila again. The patrol left the area and continued with the planned itinerary. Subsequent patrols have been performed in the same area without difficulties.

9. On 11 March, 12 individuals in civilian clothes, with a vehicle, stopped a UNIFIL patrol in the vicinity of Dibbin (Sector East). The individuals verbally objected to the patrol using the route without the accompaniment of the Lebanese Armed Forces. The patrol reversed and used another road to continue its planned itinerary.

10. On 20 March, a UNIFIL patrol stopped too close to a United Nations position and a container in Hula (Sector East), where some Lebanese Armed Forces personnel were standing talking to a group of individuals in civilian clothes. As the patrol reversed to better position their vehicle, four individuals approached the UNIFIL vehicle and hit it with their hands. The individuals made hand gestures urging the patrol to leave the location. Lebanese Armed Forces personnel present in the area intervened, which stopped the individuals' actions. Following this, the patrol continued its planned itinerary.

11. On 21 March, three individuals approached an Observer Group Lebanon patrol in the vicinity of Blida (Sector East) and asked the patrol whether it had taken pictures and requested the patrol to open its vehicle to see whether it had a camera. After the Observer Group Lebanon personnel refused to comply with the request, the individuals became verbally unfriendly. The incident did not escalate any further and the peacekeepers continued their patrol.

12. On 26 March, 11 individuals in civilian clothes blocked the road of a UNIFIL vehicle patrol, on a secondary road through the village of Juwayya (Sector West) through the placement of eight vehicles across the road. One individual stated that the patrol could not pass without being accompanied by the Lebanese Armed Forces. Given that the patrol was unable to proceed on the planned route, it returned to the main road, followed by an individual on a scooter. The incident led to the cancellation of the patrol.

13. Also on 26 March, four individuals threw several stones at UNIFIL vehicles returning from a patrol in the vicinity of Yarin (Sector West). The stones shattered a side window and a side mirror of one of the vehicles, without causing any injury to UNIFIL personnel.

14. On 27 March, a vehicle stopped near a UNIFIL patrol in Yarun (Sector West) with two individuals approaching the patrol vehicles. One of the individuals, who carried a stick, indicated to the patrol to leave the area, while another one was shouting at the patrol. Subsequently, three other individuals arrived in a vehicle and positioned themselves in the middle of the road, while several motorcycles were also observed in the area. One individual took pictures of the patrol with a professional camera. Eventually, the patrol was able to manoeuvre past the group and left the area.

15. On 30 March, six individuals in civilian clothes with four vehicles blocked the road in front of UNIFIL vehicles returning from a patrol, in the vicinity of Marun al-Ra's (Sector West), after the peacekeepers had mistakenly deviated from the main road. The individuals informed the peacekeepers that they would not allow the patrol to leave the area unless it was accompanied by the Lebanese Armed Forces. After approximately 20 minutes, the patrol managed to leave the area and returned to the main road.

16. On 1 April, 20 individuals in civilian clothes in five vehicles stopped a UNIFIL vehicle with a peacekeeper in the vicinity of Dayr Mimas (Sector East) as the peacekeeper was on route from a location outside the UNIFIL area of operations to Naqurah (Sector West). The UNIFIL vehicle was searched, with the individuals seizing a cell phone and identification documents and taking photos of the vehicle and identification documents. The peacekeeper was able to return to base, but the seized items have not been retrieved.

17. On 4 April, an individual with a dog approached a UNIFIL patrol close to a Green Without Borders container in the vicinity of Alma al-Sha'b (Sector West) and informed the patrol that it was not allowed to be there. The patrol informed the individual that it required access to a blue barrel located in the area, but the individual insisted that the peacekeepers could not proceed further. Given that the area close by was marked as "mined", UNIFIL did not proceed further to explore alternative routes. Two days later, peacekeepers were able to utilize an alternate route to reach the Blue Line.

18. On 7 April, four individuals approached a UNIFIL patrol in Kafr Kila (Sector East) while shouting and with one of the individuals displaying a gun. The gun was not pointed at peacekeepers. Subsequently, the individuals left the area and the patrol continued its activities.

19. On 16 April, a UNIFIL patrol was stopped by individuals in civilian clothing making unfriendly gestures in the vicinity of Ma'rakah (Sector West). The individuals were verbally aggressive and threatened to shoot the peacekeepers if they returned. The individuals left the location shortly thereafter and the patrol continued its planned itinerary.

20. On 16 April, a UNIFIL patrol was stopped by 17 individuals, 2 wearing side arms at the waist, blocking the road in the vicinity of Mays al-Jabal (Sector East). As the patrol leader disembarked its vehicle, one of the individuals, who was wearing a mask, hit him on the head several times. The vehicle's windows and tires were hit with an axe. The patrol was able to leave 10 minutes later and reached a nearby United Nations position. Three peacekeepers were injured slightly by the shattered glass and their vehicle's windows and a wheel were damaged.

21. On 26 April, while operating in the UNIFIL maritime area of operations close to Naqurah, a UNIFIL Maritime Task Force ship detected a "fire control radar" in "lock-on mode" coming from an F-16-type of aircraft for approximately one minute. The only aircraft of this kind detected in the area were six Israel Defense Forces F-16 aircraft flying south of the maritime boundary line. UNIFIL has requested that the Israel Defense Forces provide clarification.

22. On 11 May, a UNIFIL patrol encountered two individuals in civilian clothes, carrying two pistols in holsters, in the vicinity of Dibbin (Sector East). The individuals told the patrol commander not to patrol the area without the Lebanese Armed Forces. The individuals were not aggressive and eventually left the area. The patrol continued the planned itinerary.

23. On 30 May, a UNIFIL patrol made a navigation error in Yarun (Sector West) and was trying to make a U-turn when three individuals blocked its path. Within minutes, seven more individuals arrived and started to film the patrol. The individuals became aggressive and threw stones, demanding that the peacekeepers leave their vehicles. The Lebanese Armed Forces arrived at the scene after approximately one hour and, after some discussion, accompanied the patrol back to its position. While no peacekeepers were injured, the patrol vehicles were damaged.

Annex II

Implementation of the arms embargo

1. In paragraph 22 of its resolution 2650 (2022), the Security Council recalled paragraph 15 of resolution 1701 (2006), according to which all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using flag vessels or aircraft, the sale or supply of arms and related materiel to any entity or individual in Lebanon other than those authorized by the Government of Lebanon or the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). The United Nations continued to engage with Member States on allegations of weapons transfers and efforts to address such violations of resolution 1701 (2006).

2. It is stipulated in paragraph 15 of resolution 1701 (2006) that all States shall take the necessary measures to prevent, among others, the sale or supply to any entity or individual in Lebanon of arms and related materiel of all types. During the reporting period, no new information was shared with the Secretariat in this regard.

3. The United Nations remains committed to supporting overall compliance by the parties with resolution 1701 (2006) in all its provisions and to advancing its implementation. This applies to the implementation of the arms embargo under paragraph 15 of resolution 1701 (2006) and any decision that would be adopted by the Security Council in this regard. I look forward to continued dialogue with the Council and its members on furthering our joint goal of the full implementation of resolution 1701 (2006).